

Distr.
LIMITEDA/C.2/46/L.87
2 October 1991ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

UNEP
DEC 8 1991
الجمعية العامة
UNION DES NATIONS



الدورة السادسة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٢ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

اندونيسيا ، الجزائر ، جزر القمر ، الصين ، ماليزيا ،
مدغشقر ، المملكة العربية السعودية : مشروع قرار

تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قراراتها : ٣٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ بشأن كفاية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ، و ٣٤٠٥ (د - ٣٠) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن أبعاد جديدة في مجال التعاون التقني ، و ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ، و د١ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ والمتضمن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الحياد هو سمة أساسية من سمات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزام بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لرفاه الإنسان ،

وإذ تؤكد أن النمو الاقتصادي هو وسيلة للتنمية ، وزيادة خيارات وفرص الشعوب ، وتعزيز الانصاف ، والتوزيع العادل للدخل ، وتنمية الموارد البشرية ، وزيادة الإنتاجية ،

وإذ تعرب عن تقديرها لأعمال جهاز الامم المتحدة الإنمائي ، وخصوصا برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، في تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى البلدان النامية في تنفيذ أنشطتها الإنمائية وفقا للولاية المنوطة بالمنظمة ،

وإذ ترحب بتقرير التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي لسنة ١٩٩٠ ، الذي أكد على أهمية مشاركة الشعوب في التنمية ، وتضمن مفهوما لتحليل التقدم الإنمائي أعرض من المعيار الوحيد المتمثل في الدخل الفردي ،

وإذ تشير إلى مقرر مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي (٦/٩١ المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ بشأن التنمية البشرية ،

وإذ تدرك أن إدراج مؤشر خاص بحرية الإنسان في تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩١ يثير مسألة الولاية ويسبب انقسامات خطيرة بين الدول الاعضاء ،

١ - تؤكد أنه في حين أن الدراسات المتعلقة بشتى المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان تعدّ عملا هاما تظطلع به منظومة الامم المتحدة ، فإن هذه الدراسات يجب أن تجريها هيئات الامم المتحدة المختصة المعنية ذات الولايات المناسبة ، أي لجنة حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان ؛

٢ - تؤكد أن المحاولات الرامية إلى استخدام هيئات أخرى تابعة للامم المتحدة للتداول والتقييم والخلوص إلى استنتاجات بشأن مسائل تتعلق بحريات الإنسان والحريات السياسية إنما تهدد بانحراف تلك الهيئات عن طبيعتها ومقاصدها ومبادئها ؛

٣ - تطلب إلى مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يركز اهتمامه على مساعدة الحكومات في تنفيذ برامجها ومشاريعها الإنمائية ، وأن يوقف عملية إدراج مؤشر خاص بحرية الإنسان ومسائل تتعلق بحريات الإنسان والحريات السياسية في إعداد التقارير والدراسات الممولة من البرنامج الإنمائي ، بما فيها تقرير التنمية البشرية ، في غيبة ولاية واضحة وملائمة صادرة عن الجمعية العامة .